

رئيس لجنة الإدارة والعدل: استقلال القضاء حجر الزاوية في أي عملية إصلاحية

تنتظر لجنة الادارة والعدل النيابية ملاحظات وزير العدل ومجلس القضاء الاعلى على اقتراح القانون الذي رفعته الى مجلس النواب للبت به باعتباره حجر الزاوية في اي عملية اصلاحية. وفي رأي رئيس اللجنة النائب جورج عدوان ان القناعة يجب ان تتوافر لدى القاضي شخصيا وتنبع منه قبل ان يحصنها القانون

الرأي العام من الحكم بين من يريد استقلالية القضاء ومن لا يريد.

كيف فسرت طلب وزير العدل في الجلسة التشريعية الاخيرة بسحب القانون واعادته الى اللجان المشتركة لسجل ملاحظاته؟ هل هو محق في شكواه من تجاهله ومعه اسلافه وزراء العدل السابقون؟

يقضي سؤال وزير العدل عن تفسير طلبه، فهذا الامر يعود اليه وعليه ان يشرح الاسباب التي دفعته الى ذلك. بالنسبة الي كرئيس لجنة ادارة وعدل، اعتبر ان الحكم والادارة استمرارية، وباعتبار - كما اسلفت سابقا - ان وزيرة العدل السابقة ماري كلود نجم شاركت وحضرت وناقشت في اللجنة الفرعية، ثم الفت لجنة من القضاة لدرس اقتراح اللجنة الفرعية، وبالتالي مشاركة وزيرة العدل كانت كاملة في درس الاقتراح.

هل يمكن تحديد النقاط التي تدور من حولها الخلافات مع الحكومة، وما المنتظر من اللجنة القضائية التي شكلها وزير العدل للتوافق المطلوب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؟

نحن في لجنة الادارة والعدل ننتظر ان يعاد البناء الاقتراح مع ملاحظات وزارة العدل لكي نحدد ما اذا كان هناك اختلاف وحول اي نقاط، حتى ذلك الحين لا يمكن التكهن بالامر. اما في اثناء درس المواد، المادة التي استحوذت على اكبر قدر من النقاش هي المادة المتعلقة باختيار اعضاء مجلس القضاء واختلفت الاراء حول هذه المادة حيث اقرت الاكثية ان يصار الى انتخاب سبعة قضاة من القضاة، وان يختار القضاة السبعة اسما لكل من المراكز الثلاثة الباقية ليختار مجلس الوزراء

الى لجنة الادارة والعدل وسلمت نسخة منه الى وزير العدل ورئيس مجلس القضاء، كما ارسلت نسخة الى الجمعيات الحقوقية وطلبت منها ابداء رأيها خطيا في المواد، مادة مادة. طلبت وزيرة العدل السابقة الدكتورة ماري كلود نجم مهلة شهر ونصف شهر، وبالفعل شكلت لجنة قضاة لدراسة الاقتراح وارسلت ملاحظاتها على كل المواد، كما قام رئيس مجلس القضاء بارسال الملاحظات، كذلك ارسل تجمع الجمعيات المدنية الداعم لاستقلال القضاء ملاحظاته. اضافة الى ذلك، طلب الى جميع الكتل النيابية والمستقلين في المجلس النيابي وضع ملاحظاتهم الخطية على اقتراح اللجنة الفرعية. ثم تم وضع جدول مقارنة لكل ملاحظات الافراء على كل مادة. بعدها التأمّت لجنة الادارة والعدل بمعدل اجتماعين واحيانا اربعة اجتماعات اسبوعيا، لدراسة الملاحظات وصياغة التعديلات والتصويت عليها. ووضعت تقريرها مع الاقتراح بعد احالته على لجنة صياغة، ورفعته الى الهيئة العامة بتاريخ 18 / 11 / 2021، التزاما منها بما كانت اعلنته مرارا عن الموعد. لقد اصررت على توضيح كل هذه المراحل لأن البعض يتكلم على القانون من دون ان يدرك الجهد والوقت والمشاركة التي وضعتها، وادت في النتيجة الى انجازه.

ما الذي اعاق صدور القانون بعد مرور هذه السنوات؟ هل هو تقصير نيابي ام تردد حكومي ام نتيجة توزيع ادوار ام عدم تفاهم بينهما؟

ما اعاق درس الاقتراح في الهيئة العامة هو طلب وزير العدل هنري خوري اعادة درسه. لم يظهر بعد اي تقصير نيابي ولن يظهر الا عند التصويت على كل مادة على حدة، عندها سيظهر للعلن موقف كل كتلة وكل نائب، وسيتمكن

المجلس النيابي ليس قاصرا والتشريع هو من صلاحياته، وان المشكلة ليست في التشريع اذ ان هناك عشرات القوانين لم تنفذ بعد. هذا ما اكده النائب جورج عدوان، معتبرا ان التشريع من صلاحية المجلس النيابي حصرا، ودور مجلس القضاء محفوظ في هذا التشريع بأن يبدي رأيه وملاحظاته.

امضيت ولاية كاملة في لجنة الادارة والعدل، لم يكن الوقت كافيا لبت قانون استقلال القضاء؟ ولماذا يعاد طرحه من وقت الى آخر من دون اقراره؟

انطلاقا من حرصنا وایماننا بأنه حجر الزاوية في اي عملية اصلاحية، اخذ قانون استقلال القضاء اولوية في لجنة الادارة والعدل، ولا بد لوضع الامور في نصابها الصحيح من شرح الوقت والجهد الذي اقتضاهما والمراحل التي مر فيها. بداية، خصص له في اللجنة عدد من الجلسات لوضع المقاربة والاسس التي يجب اعتمادها لدراسته. بعدها تم تأليف لجنة فرعية لدراسته برئاسة برئاستي وعضوية ممثلين عن كل الكتل النيابية والمستقلين، ووزير العدل، ومجلس القضاء الاعلى، ونقائبي المحامين في بيروت والشمال، اضافة طبعا الى القضاة الذين يشاركون بشكل دائم في لجنة الادارة والعدل وعددهم ستة.

اكدت اللجنة الفرعية التي تم تأليفها على دراسة الاقتراحات في جلسات اسبوعية متتالية من دون توقف، واستمعت الى اراء متعددة وعقدت عشرات الاجتماعات، واستمرت في اجتماعاتها رغم الظروف التي مر فيها البلد، ابرزها: جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت الذي دمر مكاتب المجلس وقاعة لجنة الادارة والعدل. رغم ذلك، قامت بوضع اقتراح القانون وتقريرها، ورفعته



رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية جورج عدوان.

□ بهذا الكلام، كأنك تطلب من السارق ان يعيد طوعا المسروقات او تطلب منه الدخول طوعا الى السجن، او من الحاكم المتسلط ان يمارس الديمقراطية. لو كان هناك قضاء مستقل لادخل عددا لا يستهان به من هذه الطبقة المحكمة الى السجن.

■ هل انتم متفائلون في الوصول الى قضاء مستقل، ام ان الامر يحتاج الى الزام من الخارج؟ □ ليست قضية تفاؤل او تشاؤم، بل هي قضية قرار لا خلاص من دونه، لذلك انا اعلم على ذلك ولن تثبينا اي محاولات عرقلة. اما عن "الالزام" من الخارج، فهذه مقاربات مرفوضة ولا أوّمن بها، فنحن في النهاية لسنا قاصرين ولا ننتظر من احد ان يدلنا على طريق انقاذنا لأن قرارنا في يدنا وهذه مسؤوليتنا وليست مسؤولية غيرنا.

■ بعد تجربة سقوط المناقشات القضائية في العام الماضي هل انت مقتنع في امكان التوصل الى استقلال القضاء في لبنان؟

□ التشكيلات التي تم التكلم عنها كانت تشوبها الكثير من الشوائب الخطيرة والكبيرة، لاسيما في الجزء الجزائري منها. لقد رفعت هذه الملاحظات الى وزيرة العدل في حينها، وشاركتني الرأي فيها وهي تتناول قضاة كانوا مرشحين لمواقع في هذه التشكيلات لا يجوز ان يعينوا فيها. لهذا السبب وضعت في القانون المقترح اية محددة ومعايير ليعتمدها مجلس القضاء في تشكيلاته، لمنع حصول هذه التجاوزات.

■ ما هي مسؤولية مجلس النواب بعدم التوصل الى القانون وما الذي يمكن تحقيقه؟ وما هي حدود مسؤولية الحكومة؟

□ حتى تاريخه، قام المجلس بدوره كاملا في الامر، لكن يبقى الحكم الاساسي عند عرض اقتراح القانون على الهيئة العامة والتصويت على المواد. حينها تحدد المسؤوليات، ليس على المجلس النيابي ككل بل على كل كتلة او نائب في تصويته على كل مادة، تحد بدورها من استقلال القضاء. عندها على الرأي العام والناس محاسبة المقصرين.

”

ننتظر ملاحظات وزير العدل الجديد لنحدد نقاط الخلاف

“

ومنعت المساءلة والمحاسبة. المشكلة ايضا في جزء من الجسم القضائي الذي نخرته السياسة والمحسوبية والرشوة السياسية والمادية. هذه المشاكل مجتمعة اوصلت الوضع الى ما نحن عليه اليوم، وفي الخلاصة: هي مشكلة مجتمع تأسس في عهد الوصاية والمحسوبية والرشوة على انواعها والفساد، واستمرت مع سيطرة منظومة متحكمة. القوانين وحدها لن تنطبق اذا لم تتغير المنظومة التي تتحكم بالبلاد والعباد. اضع الى ذلك، ان القناعة يجب ان تتوافر وتنبع من القاضي شخصيا. القانون يحصنها لكن القاضي يصنعها، فهناك قضاة حتى في ظل الظروف الحاضرة مثلا في الاستقلالية.

■ لماذا لا تأخذ السلطة السياسية المبادرة وترفع يدها عن القضاء وتتركه يعمل باستقلالية؟